من المصادر وقد استوى الواو فيه وجهة في الجهة وعلى تكون اثبات
الواو شاذا منها على ذلك الاصل المتروك في عدة ونحوها والظاهر الذي
هو ع اثبات الواو وان كانت مصدرا انها مصدر جا على حروف الزوائد
اذ الفعل المسموع في هذه المادة توجه والتوجه ومصدرها التوجه
والاتجاه ولم يسمع في فعله وجه كوعد يعد وكان الموجب لحذف
الواو من عدة وزنه الحمل على المضارع لوقوع الواو بين يا وكسرة ولم
يسمع فيه مضارع يحمل مصدره عليه فلذلك قلت ان وجهة مصدر على
حذف الزوائد لتوجه او اتجه انتهى اقول وهذا الاخير الذي اختاره
هو المراد بقول الشارح اسم مصدر اذ اسم المصدر هو المصدر الجاري
على غير فعله فتامل **كان عليه ذكر حرفها في الامر ايضا**
ليكون قوله ونسلم في سائر تصاريفه سالما من النقص **والنفي** كانه
غاير بينه وبين الجحد في الملخص هذا في غير هذا وقد بينهما في اللغة
تغاير اذ الجحد نفي ما علم ثبوته والنفي اعم **ويمكن ان يدفع بالعناية**
بان يقال ان حذف الواو اشتهر ليدل على ان الفتحة اصلها الكسر ولو
ولو اعدت لزال هذا الغرض **عطف على قوله فتحذف** الصواب
ان يعطف على قوله تحذف **اي الواو وتثبت** لو قدر ذلك لقوله
اي وثبتت الواو الساكن الجملتان المتعاطفتان **وليست هذه من**
لغة بني اسد من الفتح كسر حرف المضارعة حتى المضارعة حتى اليا اذا كان
بعدها اخرى فما المانع من ان واو يوجل قلبت يا لخفتها فجاز عندهم
كسر اليا التي هي حرف المضارعة في الصحاح في وجل وفي المستقبل منه
اربع لغات يوجل وياجل وييجل بكسر اليا وكذلك فيما اشبهه من المثال
اذا كان لازما فمن قال ياجل جعل الواو الفا لفتحة ما قبلها ويجل
بكسر اليا فهي لغة بني اسد فانهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت
تيجل

تفعل كلها بالكسر وهم لا يكسرون اليا في يعلم انتهى فانت تراه صرح
بالكسر بانه اسدي **فقعدك** هو بالفا ثم بالسين المهملة ثم بالياء
المثناة التحتية ثم الدال المهملة المنصوبة هو عند العرب قسم منصوب
بفعل القسم محذوفا اي اقسم عليك بقعيدك اي بالقاعد عندك
الذي هو موضع حديثك وسرك **مثلاث** هو اللفظة تقع في بعض
النسخ وهي بالتاء المثناة الفوقية ثم اللام ثم الهمزة ثم الباء الموحدة
التحتية في الصحاح وتلاب الاسم املا بابا استفهام **تقديرا لابتدا**
بها وكذلك كتب زيدا في رايت زيدا بالالف لابدالها في الوقف من
التنوين فيه انما وجد الكن **والوقف عليهما** في جاز زيد ومررت بزيد
بترك الالف لعدم التنوين فيه رفعا وجرا الكن **يرد على المصنف**
تقدم انه اشار الى جوابه بالعناية التي بيناها فلا وجه لتكرير الايراد
لئلا يلزم خرم قاعدتهم وهي ان الواو لا تحذف من المجرد والعين
والانضح لتفسير القاعدة هنا بقولهم تحذف المكسور العين اذ الحذف
من المفتوح لا يجوز وجوب الحذف من المكسور لعدم ما يفيد الحصر
على المكسور **فمن ثم هذا** فقد يقال استقر كلامهم فان العلم في الغالب
بان الحذف علة الكسر والظن الغالب في بابه مثله والظن في مثله كاف
في ليطا اعلم ان ماضيه مكسور العين فالوجه ان يقال بيسم **فلم**
حكم بانه في الاصل يفعل بكسر العين وتعليقا الحكم بذلك لاجل
حذف الواو الذي علم انه لا يكون غالبا الا وفتح المضارع وكسر
عين الماضي لا ينافيه لهواو ذلك في المعتل الفاكثير كورث يرث
وغير ذلك مما مر في اول الكتاب وان كان شاذا اي خارجا عن
القياس دون الاستعمال **فعلم** ان المضارع فرع الماضي كما مر
غير مرة فان اسم المضارع الذي هو فرع عن وجود الماضي فلم

وكذلك كتب ابن فنحو
هذا انها استفهام
الوقف عليها
صح

Copyright © King Saud University